

## التحويلات النقدية المشروطة تجربة واعدة للحد من الفقر في الدول النامية

\* عياشي نورالدين ، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

\*\* جصاص محمد، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

### الملخص

أظهرت مجموعة متزايدة من الأدلة على أن برامج التحويلات النقدية المشروطة تعد وسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل على الفقراء في حال ما إذا استهدفت التحويلات الأسر الفقيرة استهدافا جيدا. فقد ساعدت هذه البرامج في كثير من البلدان على تحسين حياة الفقراء، إذ زادت من مستوى الاستهلاك الأسر الفقيرة، وخففت من حدة الفقر، كما زادت من معدلات التحاق الأطفال بالمدارس وارتفع معها معدل إقبال الأمهات والأطفال على الخدمات الصحية، وقد حدث هذا بمعدلات ملموسة في بعض البلدان. ومن هنا أصبحت هذه البرامج في بعض البلدان أكبر مصدر للمساعدات الاجتماعية حيث تغطي ملايين الأسر كما هو الحال في البرازيل والمكسيك. كما حظيت هذه البرامج بالإشادة كوسيلة للحد من عدم المساواة، ومساعدة الأسر على كسر دائرة الفقر الذي ينتقل من جيل إلى آخر، والتشجيع على الارتقاء بصحة الطفل وتغذيته وتعليمه، وهو الأمر الذي زاد من متبنيها من الدول، حيث انتشر اعتمادها من أمريكا اللاتينية -والتي تطبق جميع بلدانها هذه البرامج- إلى مناطق العالم الأخرى كما في آسيا وإفريقيا.

**الكلمات المفتاحية:** التحويلات النقدية المشروطة، الفقر، عدم المساواة، التعليم، الصحة، التغذية وفرص العمل.

### Abstract

De multiples preuves et expériences ont mis en exergue que le programme des transferts monétaires conditionnels est l'un des moyens efficaces à l'effet de redistribuer le revenu aux pauvres dans le cas où ces transferts visent d'une façon pertinente et ciblée les familles pauvres. Ces programmes ont énormément aidé dans la plupart des pays à l'amélioration de la qualité des gens pauvres. En effet le niveau de la consommation des familles pauvres s'est sensiblement amélioré, la dureté de ce phénomène s'est atténuée et le taux de scolarisation des enfants s'est élevé et concomitamment, les mères ainsi que leurs enfants se sont rapprochés davantage des services sanitaires. Les objectifs de ces programmes se sont concrétisés dans plusieurs pays. En effet ils sont devenus –dans quelques pays- une ressource importante en matière d'aide sociale du fait qu'elles couvrent des millions de familles à l'instar du Brésil et au Mexique. En sus, ces programmes ont contribué à mettre un terme sinon atténué les inégalités et à aider les ménages à briser le cercle de la pauvreté. Ce dernier s'en transmet –malheureusement- d'une génération à une autre. De plus, ces programmes ont encouragé la promotion de la santé, la nutrition, et la scolarisation des enfants. Pour ce la, une grande partie des pays ont adopté et appliqué ces programmes à l'instar des pays de l'Amérique latine et un peu plus tard, les pays asiatiques et africains.

**Keywords:** Transferts monétaires conditionnels, la pauvreté, les inégalités, l'éducation, la santé, la nutrition, les opportunités d'emploi.

\* [Nayachi1965@gmail.com](mailto:Nayachi1965@gmail.com)

\*\* [Djessasmohamed74@hotmail.com](mailto:Djessasmohamed74@hotmail.com)

## المقدمة

التحويلات النقدية المشروطة هي برامج توفر تحويلات نقدية مباشرة للأسر الفقيرة شريطة أن تقوم هذه الأسر بالوفاء بشروط محددة مثل الحد الأدنى حضور الأطفال في المدارس، أو الحضور في العيادات الصحية، والمشاركة في التطعيم وما شابه ذلك. أي أنها برامج تهدف لخلق حوافز للأسر لضبط سلوكهم نحو الأهداف الاجتماعية المقبولة وطنياً. من الناحية التقنية، فإن الهدف من هذه البرامج هو تصحيح إخفاقات السوق. وبعبارة أخرى، فهي تستخدم لتحفيز السلوك الخاص من أجل تعزيز استهلاك السلع الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، فضلاً عن استهداف الفئات الضعيفة التي لا تستطيع الحصول على السلع الاجتماعية وذلك بسبب الآثار السلبية للدخل والناجمة عن حالات الركود الدورية أو الصدمات الخارجية<sup>1</sup>. وعادة ما استخدمت هذه البرامج لتحسين معدلات التحاق الأطفال بالمدارس، وتعزيز الحضور في العيادات الصحية وتعزيز المشاركة في برامج التلقيح. وقد زاد عدد البلدان التي اعتمدت هذه البرامج أو تدرس اعتمادها زيادة كبيرة. فجميع بلدان أمريكا اللاتينية تطبق هذه البرامج، فضلاً عن مناطق العالم الأخرى كما في آسيا وإفريقيا. وقد انتقل الاهتمام بالبرامج التي تستخدم النقود في تحفيز الأسر على الاستثمار في انتظام الأطفال في الدراسة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة وتم اعتماد أحدث هذه البرامج في مدينة نيويورك وواشنطن.

وفي بعض البلدان أصبحت برامج التحويلات النقدية المشروطة أكبر مصدر للمساعدات الاجتماعية حيث تغطي ملايين الأسر كما هو الحال في البرازيل والمكسيك. وحظيت هذه البرامج بالإشادة كوسيلة للحد من عدم المساواة ولاسيما في البلدان التي تتسم بتفاوتات شديدة في أمريكا اللاتينية، ومساعدة الأسر على كسر دائرة الفقر الذي ينتقل من جيل إلى آخر، والتشجيع على الارتقاء بصحة الطفل وتغذيته وتعليمه، إلى جانب مساعدة البلدان المختلفة على الوفاء، بالأهداف الإنمائية للألفية.

انطلاقاً من ذلك يمكن بلورة التساؤل الجوهرى التالي:

### ماهي برامج التحويلات النقدية المشروطة؟ ومدى تأثيرها على الفقر والفقراء في البلدان النامية؟

وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى المحاور التالية:

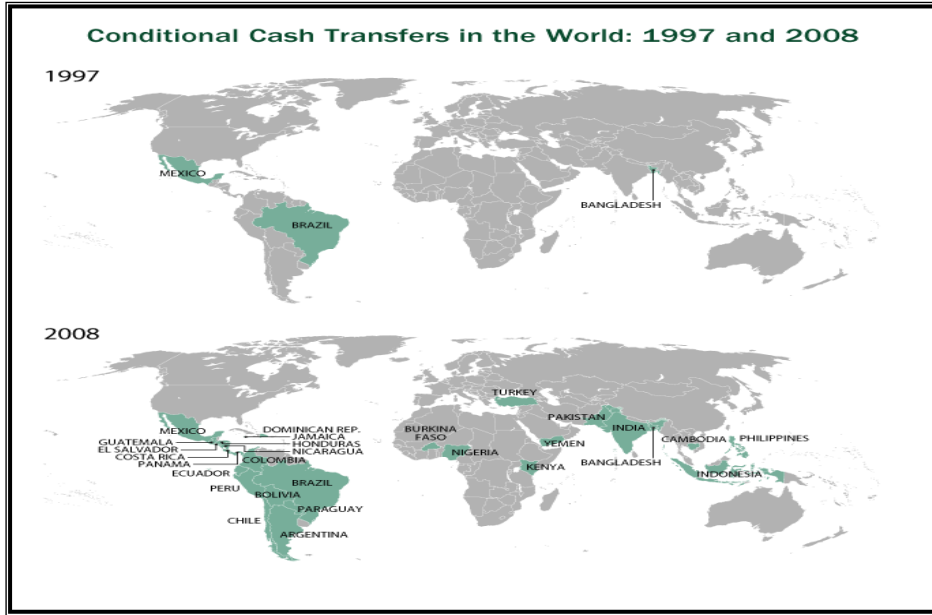
- تطور برامج التحويلات النقدية المشروطة، أهدافها، وعناصرها الأساسية
- المسائل التشغيلية لبرامج التحويلات النقدية المشروطة، وحجج ومبررات تبنيتها
- تأثير برامج التحويلات النقدية المشروطة على الفقر والفقراء (التعليم، الصحة، التغذية والعمل)

### 1- تطور برامج التحويلات النقدية المشروطة، أهدافها، وعناصرها الأساسية

#### 1-1- تطور برامج التحويلات النقدية المشروطة

ظهرت برامج التحويلات النقدية المشروطة لأول مرة في بلدان أمريكا اللاتينية، وذلك استجابة للأزمة الاقتصادية في تسعينات القرن الماضي، أين انخفض الطلب على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة من قبل الأسر الفقيرة بشكل كبير. وبالتالي تمثل هذه البرامج تحولا في النهج الحكومي الذي ركز في وقت سابق على جانب العرض في إيصال الخدمات الأساسية، وبدلاً من ذلك، أصبح التركيز على جانب الطلب، من خلال حماية استهلاك السلع الاجتماعية. كما تمثل هذه البرامج أيضاً تحولا من الدعم العام إلى برامج هادفة أكثر دقة تسعى إلى تحسين تكوين رأس المال البشري، وبالتالي زيادة الكفاءة في المدى الطويل.

الشكل رقم (1): تطور برامج التحويلات النقدية المشروطة في العالم (بين 1997 و 2008)



المصدر: البنك الدولي

لقد نشأت برامج التحويلات النقدية المشروطة في بلدان أمريكا اللاتينية متوسطة الدخل أساسا، والتي كانت تتوفر على بنية تحتية جيدة. فقدت المكسيك برنامج مشروط للتحويلات النقدية سنة 1997 يسمى برنامج “*Progres*” وشمل نحو 300 ألف أسرة مستفيدة (فقيرة للغاية) تلتزم بالمشاركة في الخدمات الصحية والتغذية والتعليم من أجل الحصول على هذه التحويلات النقدية، ثم تغير اسم البرنامج عام 2001 إلى “*Oportunidades*” والذي أصبح يشمل الآن 5 ملايين أسرة، حيث واحدة من كل خمسة أسر ريفية تعتمد على هذه التحويلات. وفي البرازيل بدأ برنامج الدعم المالي المشروط الأول في عام 1996 مع التركيز على عمالة الأطفال، فكان برنامج “*Escola Bolsa*” البلدية كامبيناس أول هذه البرامج، ثم بدأت الحكومات المحلية تحاكي هذه البرامج وفي أقل من سنة واحدة، تمكن البرنامج من الوصول لأكثر من خمسة ملايين أسرة في جميع أنحاء البلاد، ثم أعقب ذلك إنشاء برامج اتحادية مخصصة لقطاعات محددة، وبعدها تم توحيدها وإصلاحها سنة 2004، ليصبح برنامج اتحادي “*Bolsa Família*” والذي يخدم الآن 11 مليون أسرة (47 مليون فرد). أما “برنامج منحة الطفل (*CGC*) *Child Support Grant*” في جنوب أفريقيا الذي بدأ سنة 2001 فقد وصل عدد المستفيدين إلى أكثر من 7 ملايين في عام 2005، وتشير التقديرات إلى أن واحدا من كل أربعة منازل يعتمد على هذه التحويلات<sup>2</sup>. وقد تم تنفيذ المزيد من برامج الدعم المالي المشروط بنجاح على نطاق واسع في العديد من البلدان المتوسطة الدخل مثل البرازيل وشيلي وكولومبيا والإكوادور وجامايكا والمكسيك وجنوب أفريقيا وتركيا، وغالبا ما بدأت برامج التحويلات النقدية المشروطة في هذه البلدان بالأسر الفقيرة والريفية والأطفال الصغار، ولكنها توسعت لتشمل الأسر الحضرية (البرازيل، المكسيك)، أو المجموعات التي يصعب الوصول إليها مثل المشردين (كولومبيا)، أو الناس المعوقين (جامايكا)، فضلا عن سلسلة واسعة من البرامج الفرعية مثل حوافز إتمام الدراسة الثانوية (المكسيك)، وتعليم الكبار (البرازيل)، والمساعدة النفسية (الشيلي)، والقروض الصغيرة والإسكان (البرازيل). وأخيرا، فإن بعض البلدان المنخفضة الدخل مثل بنغلاديش، بوركينا فاسو، كمبوديا، كينيا، ليسوتو ومنغوليا ونيكاراغوا وهندوراس وباكستان تجرب مع هذا النهج على نطاق أصغر في كثير من الأحيان، في حين أن آخرين، لاسيما في أفريقيا، تفكر اعتماد مثل هذه البرامج.

## 1-2- أهداف برامج التحويلات النقدية المشروطة

تمثل برامج التحويلات النقدية المشروطة تحولا جديدا في نهج السياسة الاجتماعية، حيث تجاوزت هذه البرامج سياسات المساعدة الاجتماعية التقليدية من خلال تحول تركيزها من جانب العرض في إيصال الخدمات الأساسية إلى معالجة المعوقات في جانب الطلب. وتهدف برامج التحويلات النقدية المشروطة إلى تعزيز حلقة الوصل بين الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية من خلال ليس فقط توفير احتياجات الاستهلاك على المدى القصير، ولكن معالجة الفقر على المدى الطويل من خلال تعزيز الاستثمارات في رأس المال البشري في المجالات المكتملة للتغذية والصحة والتعليم. ولهذا ينظر إليها على أنها وسيلة واعدة لتجاوز مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التركيز على إعادة التوزيع. والواقع أنها من بين البرامج الأكثر فعالية من حيث الوصول إلى الفقراء، لاسيما تلك الفئات التي هي خارج نطاق برامج التأمين الاجتماعي التقليدية، والتي غالبا ما ترتبط مع العمالة في القطاع الرسمي. وقد جعلت هذه المزايا للتحويلات النقدية المشروطة جاذبية خاصة في البلدان ذات المستويات العالية من عدم المساواة، والتي يعاني فيها الفقراء من الفقر المدقع ومن مستويات منخفضة جدا من الدخل والاستهلاك ورأس المال البشري.

## 1-3- العناصر الأساسية لبرامج التحويلات النقدية المشروطة

هناك نوعان من المكونات المرتبطة مع معظم التحويلات النقدية المشروطة: التعليم والصحة/ التغذية. ويتكون عنصر التعليم من منحة نقدية تستهدف الأطفال في سن المدرسة الابتدائية، وفي البلدان ذات التحصيل العلمي العالي تستهدف المنحة المراهقين في سن الدراسة الثانوية. حيث يتم منح التحويلات النقدية على أساس فردي لكل طالب بشرط الالتحاق والحضور ما بين 80%-85% من أيام الدراسة. وتغطي المنحة عموما التكاليف المباشرة (الرسوم واللوازم المدرسية، وتكاليف النقل)، وكذلك تكلفة الفرصة البديلة المستمدة من الدخل المفقود نتيجة إرسال الأطفال إلى المدرسة بدلا من العمل. وغالبا ما تقدم منح نقدية أعلى لطلاب المدارس الثانوية مقارنة بتلاميذ المدارس الابتدائية (كولومبيا والمكسيك)، كما تقدم المنح الأعلى أيضا للفتيات (مقارنة بالذكور) في المكسيك، وذلك لتوفير حافز إضافي يساعد على تغيير نمط الريف الذي يتميز بتدني نسبة مشاركة الإناث في المدارس الثانوية. أما الشق المتعلق بالصحة والتغذية فيتمثل في منح نقدية عادة ما تستهدف الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة والنساء الحوامل والمرضعات. ويتم منح التحويلات النقدية للأسر بشكل عام (وليس الأفراد). وغالبا ما تتضمن الشروط المتعلقة بالرعاية الصحية والتغذية إجراء فحص طبي دوري، ومراقبة نمو الأطفال، وتطعيم الأطفال دون سن الخامسة باللقاحات اللازمة، ورعاية الأمهات قبل الولادة وحضورهن جلسات دورية تقدم خلالها معلومات صحية<sup>3</sup>. وإضافة إلى هذه البرامج هناك برامج تحويلات الدخل المشروطة بتوريد العمالة، وهي برامج تتطلب من المستفيدين توريد العمالة لفترات محددة من الوقت، وترتبط بتحسين البنية التحتية أو الخدمات الاجتماعية. ومنذ عام 2004، اتخذت الهند قيادة إقليمية من خلال برنامج العمالة الريفية الوطنية (*NREGS: National Rural Employment Guarantee Scheme*) وهو برنامج مساعدة اجتماعية، يهدف إلى ضمان أمن الدخل للأسر الضعيفة في المناطق الريفية. إذ يضمن برنامج التوظيف ما لا يقل عن 100 يوم عمل في السنة كحد أدنى لفرد واحد في الأسرة.

الجدول رقم (1): برامج التحويلات النقدية المشروطة في بعض البلدان النامية

المصدر: منظمة العمل الدولية (2012)، مرجع سابق، ص 17-18-24-25

الدولة	البرنامج	النوع	مستوى الإعانة المقدمة	مستوى الإعانة (% من الأجر)	التغطية
الأرجنتين	المساعدة العامة عن كل طفل	علاوة عامة مشروطة خاصة بالأطفال	إعانة شهرية 220 بيزو لكل طفل، 880 بيزو للأطفال المعوقين	12.5% لكل طفل و 51% لكل طفل معوق (الأجر الأدنى 1740 بيزو)	86% من أطفال الأرجنتين والمراهقين دون 18 سنة
بوليفيا	معاش الكرامة Renta Dignidad	معاش شيخوخة عام	تحويل دخل شهري يعادل 200 بوليفيانو	الأجر الأدنى 679,5 بوليفيانو (نسبة الإعانة 29,5%)	97% من مجموع المستفيدين المؤهلين
البرازيل	المنح الأسرية Bolsa Familia	تحويلات نقدية مشروطة بإثبات الحاجة	الأسر المعيشية شديدة الفقر: أقل من 140 ريالاً لكل شخص في الشهر، 32 ريالاً لكل طفل دون 16 سنة في الشهر (أقصى حد 5 أطفال)، 38 ريالاً لكل طفل 16-17 سنة في الشهر (أقصى حد طفلين)، زائد	الأجر الأدنى 545 ريالاً (نسبة الإعانة 9% لكل أسرة شديدة الفقر + 3% لكل طفل)	26% من مجموع السكان (94% من المجموعة المستهدفة من الأسر شديدة الفقر ذات الأطفال)
	برنامج التأمين الاجتماعي الريفي	معاش اجتماعي للشيخوخة والورثة والإعاقة والمرضى والأمومة	قيمة دنيا للأجر الأدنى الرسمي	الأجر الأدنى 545 ريالاً (نسبة الإعانة 100%)	80% من صغار المزارعين العاملين للحساب الخاص
المكسيك	برنامج Oportunidades	تحويلات نقدية مشروطة بإثبات الحاجة + إعانات عينية مثل الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والمكملات الغذائية	إعانات شهرية نقدية من 60 إلى 925 بيزو مع حد أقصى يساوي 2345 بيزو لكل أسرة معيشية بحسب السن والجنس وشروط أهلية أخرى	الأجر الأدنى من 1634 بيزو إلى 1729 بيزو في الشهر (نسبة الإعانة 3,7% إلى 56,5%)، 1729 بيزو: الإعانة من 3,5% إلى 53,7%	25% من مجموع السكان (25 مليون شخص)
جنوب إفريقيا	منحة دعم الأطفال	تحويلات نقدية مشروطة بإثبات الحاجة	قيمة التحويل 260 زندا في الشهر للأطفال دون 18 سنة، للأسر المعيشية التي يقل دخلها عن	الأجر الأدنى 1999,62 زندا (نسبة الإعانة 13%)	80% من مجموع الأطفال المؤهلين
	منحة شيخوخة ومنحة إعاقة	تحويلات نقدية مشروطة بإثبات الحاجة	منحة شهرية تعادل 1010 راندا (132 دولار)	الأجر الأدنى 1999,62 زندا (نسبة الإعانة 50,5%)	
الهند	برنامج المهاتما غاندي الوطنية لضمان العمالة الريفية MGNREGS	ضمان للعمالة (فرد واحد في كل أسرة معيشية ريفية)	أجور متساوية للرجال والنساء تعادل 100 روبية في اليوم	الأجر الأدنى ما بين 80 و 203 روبية في اليوم	

في بعض البلدان، تتجاوز برامج التحويلات النقدية المشروطة حوافز جانب الطلب وإلى تعزيز المعروض من الصحة والتعليم. ففي نيكاراغوا؛ يحصل المعلمون على مكافأة متواضعة لكل طفل مشارك، نصفها يذهب إلى اقتناء اللوازم المدرسية، كما يتم التعاقد من خلال البرنامج مع مقدمي الخدمات من القطاع الخاص لتوسيع التغطية الصحية الأساسية. وفي المكسيك، يتم تخصيص موارد لتغطية تكاليف الطلب الإضافي للبرنامج. وفي هندوراس، يقدم برنامج "إعانة الأسرة" (PRAF) منحا مباشرة إلى المدارس والمراكز الصحية. أما في السلفادور، فبرنامج "شبكة التضامن" (Red Solidaria) هو جزء من إستراتيجية التنمية الريفية الشاملة التي تشمل على استثمارات البنية التحتية في المدارس والمراكز الصحية والمياه والصرف الصحي، ويتضمن البرنامج ثلاثة عناصر أساسية، تحويلات نقدية مشروطة، وتطوير البنية التحتية، ودعم فرص توليد الدخل<sup>4</sup>.

## 2- المسائل التشغيلية لبرامج التحويلات النقدية المشروطة، وحجج ومبررات تبنيتها

### 2-1- المسائل التشغيلية لبرامج التحويلات النقدية المشروطة

#### 2-1-1- الاستهداف والتقييم

إن برامج التحويلات النقدية المشروطة تتطلب الأنظمة ذاتها التي تحتاجها برامج التحويلات الأخرى، وتشمل في حدها الأدنى وسيلة لتحديد أهلية الأسرة وقيدها في البرنامج، وآلية لتحويل إعانات البرنامج إليها. كما أنه من المستحسن وجود أنظمة قوية للرقابة والتقييم. وإضافة إلى ذلك يتطلب برنامج التحويلات النقدية المشروطة وسيلة لمراقبة امثال الأسرة بشروطه والتنسيق بين المؤسسات العديدة الأخرى المشاركة في تطبيقه. وقد حاولت هذه البرامج في معظمها توجيه الإعانات توجيها ضيقا إلى الفقراء من خلال وسائل استهداف جغرافية وأسرية. وعلاوة على ذلك، تلجأ برامج عديدة إلى الاستهداف المستند إلى اعتبارات المجتمع المحلي أو الفحص المجتمعي لقوائم الأسر المؤهلة، وذلك بغرض زيادة مستوى الشفافية. وفي كثير من الحالات كانت برامج التحويلات النقدية المشروطة هي المحرك لرسم خرائط الفقر أو نظم استهداف الأسر المعيشية في البلدان المعنية أو لتحديثها<sup>5</sup>.

وكان لدى عدد من هذه البرامج إدارة تفاعلية بصورة غير عادية تستند إلى أنظمة فنية متطورة ولاسيما فيما يتعلق بالمراقبة والتقييم. وربما أن سمتين متأصلتين في برامج التحويلات النقدية المشروطة، هما عدد الأطراف المشاركة فيها والحاجة إلى إدارة معلومات مكثفة للتحقق من مدى الامتثال بالشروط، قد تفاعلتا بشكل ساعد على تحفيز التطور الإبداعي في مجالي المراقبة والإدارة. وإن امتياز هذه الأنظمة ودرجة الشفافية العالية في التوثيق والمعلومات، وهما ما يميزان معظم برامج التحويلات النقدية المشروطة، قد أسهما في جاذبية هذه البرامج رغم أنهما ليسا من السمات المتأصلة فيها. فثقافة التقييم المستشرية في برامج التحويلات النقدية المشروطة تعتبر قوية للغاية، وتتجاوز كثيرا الممارسات المعتادة في السياسات الاجتماعية. إذ أجرى كثير من هذه البرامج عمليات تقييم للأثر بمعطيات مختلفة ذات مصداقية. ومن بين هذه البرامج استخدم عدد كبير أساليب تجريبية، على الأقل في المرحلة الأولية.

ويخضع دور برامج التحويلات النقدية المشروطة وتصميمها للتطور. فالنجاح المبكر للنموذج الأساسي يشجع مختلف البلدان على التصدي للحولتين الثانية والثالثة من التحديات بما في ذلك ما يلي: هل ينبغي أن يتكامل التركيز على توسيع العروض من الخدمات مع الجهود الرامية إلى تحسين نوعية تلك الخدمات؟ هل ينبغي تغيير نطاق الشروط أو تعريفها لتصبح على سبيل المثال مكافأة على الأداء بدلا من، أو إضافة إلى، مجرد استغلال الخدمة؟ ما الذي يمكن عمله لضمان توفير العمل أو التدريب للشباب الذين تجاوزوا سن الحصول على المساندة التعليمية من البرنامج؟ ما هو التوازن المطلوب بين استهداف الأطفال الأصغر سنا والأكبر سنا؟ وفي بعض البلدان، تقوم برامج التحويلات النقدية المشروطة ذاتها بالتصدي لهذه التحديات عن طريق إجراء تعديلات على تصميمها الأساسي، وفي حالات أخرى تقوم بدور عامل تحفيز لتغيير برامج أخرى.

#### 2-1-2- التمويل وتكاليف إدارة البرنامج

إن القلق من أن الحكومات في البلدان الفقيرة لا تستطيع تطبيق برامج التحويلات النقدية المشروطة يتطلب النظر في سياق المبالغ الكبيرة التي تنفقها الحكومات على العديد من البرامج الموجهة لغير الفقراء. وعلى سبيل المثال، بلغ الإنفاق على دعم الطاقة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عام 2011 نسبة 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي منطقة الشرق الأوسط بلغت النسبة 14.5%، فضلا عن ذلك، فإن عدم المساواة في الاستهلاك، تؤدي إلى تراكم الاستفادة من هذه الإعانات نحو الأسر ذات الدخل العالي. وعلى سبيل المثال، يجني أغنى 20% من السكان حوالي 43% من فوائد دعم الطاقة في الاقتصادات النامية، بينما أفقر 20% من السكان لا تتلقى سوى 7% من فوائد الدعم<sup>6</sup>. ومقابل ذلك، فإن التوسع في برنامج التحويلات النقدية المشروطة الموجهة جيدا في البرازيل "المنح الأسرية" والذي يغطي أفقر 20% من السكان لم يكلف سوى 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الحكومة البرازيلية تنفق الآن ما يقرب من 10 أضعاف هذا المبلغ لتغطية العجز في برامج التقاعد الفيدرالية الرئيسية، التي توفر أكثر من 50% من فوائدها للخمس

الأغنى<sup>7</sup>. وبالرغم من تطور هذه البرامج إلا أن تكلفتها لم تتعدى 1% من الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 2012 كلف برنامجي "المنح الأسرية" في البرازيل و"الفرص" في المكسيك 0.5% و 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مع تغطية لربع وخمس السكان على التوالي<sup>8</sup>. ولا تمثل هذه أمثلة منعزلة، فالعديد من البلدان الأخرى تنفق مبالغ كبيرة من المال على دعم الصناعة والنفقات العسكرية. وفي بعض البلدان الفقيرة جدا، لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد سرعت الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية -كشركاء مع الحكومات- من تفكيرها في تنفيذ برامج التحويلات النقدية المشروطة.

وإن كان يقال في بعض الأحيان أن تكاليف تشغيل برامج التحويلات النقدية المشروطة نسبة إلى أنواع أخرى من شبكات الأمان الاجتماعي هي مكلفة. فإن الواقع مغاير لذلك، وعلى سبيل المثال، في العام الأول من تشغيل برنامج "التقدم" في المكسيك، مثلت التكاليف الإدارية 1.34 دولار لكل دولار واحد ينفق على التحويلات إلى المستفيدين. وإن إحصاءات من هذا الشكل تزيد من الاعتقاد السائد بأن برامج التحويلات النقدية المشروطة هي مكلفة للغاية، غير أن التدقيق في عمل البرنامج يظهر صورة مختلفة. فكما هو الحال مع أي برنامج، فإن تكاليف الإنشاء الثابتة، مثل شراء أجهزة الكمبيوتر، وتحديد المستفيدين، وغيرها من تكاليف التأسيس تكون مرتفعة نسبيا. وقد انخفضت التكاليف الإدارية في العام الثالث من تشغيل البرنامج إلى 5 سنتات فقط مقابل كل دولار ينفق على التحويلات.

## 2-2- حجج ومبررات برامج التحويلات النقدية المشروطة

رغم أن النمو الاقتصادي المدفوع باعتبارات السوق هو المحرك الرئيسي على الأرجح للحد من الفقر في معظم البلدان، فليس بوسع الأسواق أن تقوم بذلك وحدها. وتلعب السياسة العامة دورا محوريا في توفير الأسس المؤسسية التي تعمل الأسواق عليها، وفي توفير السلع العامة وفي تصحيح قصور الأسواق. ويمكن للسياسة العامة، إلى جانب إرساء الأسس للنمو الاقتصادي، أن تكمل أثر النمو على الحد من الفقر؛ فمن الأدوات التي تستطيع الحكومات استخدامها لهذه الغاية إعادة التوزيع المباشر للموارد كي تتوجه إلى الأسر الفقيرة. وهناك مجموعة متنامية من الدلائل والشواهد على أن التحويلات النقدية يمكن أن تتسم في بعض الحالات بالإنصاف والكفاءة. وهناك مجموعة من الحجج والمبررات لربط التحويلات النقدية بشروط محددة، أهمها<sup>9</sup>:

1- أنها ضرورية للتأثير على سلوك ومواقف المستفيدين المستهدفين. وتنطلق هذه الحجة من افتراض مفاده أنه إذا لم تكن هناك شروط، فلن يستثمر المستفيدون نفس القدر من الاستثمارات في الصحة أو التعليم.

2- إن برامج التحويلات النقدية المشروطة قد ينظر إليها على الأرجح على أنها تفيد "الفقراء المستحقين"، ومن ثم فقد تلقى المزيد من الدعم السياسي.

3- إن برامج التحويلات النقدية المشروطة تسهم في تحقيق احترام الذات ونوع من الاستقلالية للمستفيدين، حيث إنهم لا يحصلون على "شيء مقابل لا شيء".

وإضافة إلى ذلك، يرى بعض المناصرين لبرامج التحويلات النقدية المشروطة أنه من خلال زيادة الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية يمكن لهذه البرامج أن تعزز رأس المال البشري، وأن تسهم من ثم على المدى الطويل، في كسر حلقة توارث الفقر عبر الأجيال. إلا أنه في مقابل هذه الحجج، هناك أيضا حجج قوية ضد فرض الشروط. فمنتقدو فرض الشروط يشيرون إلى عدم وجود دليل اجتماعي واقتصادي سليم بشأن مدى ضرورة فرض الشروط لتحقيق النتائج المنشودة، حيث يمكن تحقيق نفس التحسن دون فرض هذه الشروط. كما تكتنف الشكوك مسألة ضرورة فرض الشروط، انطلاقا من تأثيرها السلبي المحتمل في غياب الاستثمار السليم في جانب عرض الخدمات العامة، وينطبق ذلك بشكل خاص على البلدان ذات الدخل المنخفض، أو البلدان ذات الدخل المتوسط التي تعاني بعض مناطقها من عدم توفر الخدمات أو عدم إمكانية الحصول عليها أو تدني نوعيتها. وهناك حجة أخرى مفادها أن فرض

الشروط ينطوي على تكاليف إضافية للرصد والإدارة، وتكاليف أخرى خاصة يتكبدتها المستفيدون للامتثال للشروط. كما يحتاج البعض بأن فرض الشروط قد يقوض دون داع استقلالية الأفراد، ويفترض أن الفقراء لا يمكنهم تحديد الخيارات الرشيدة التي تحسن سبل معيشتهم.

إن مفهوم أن برامج التحويلات النقدية المشروطة تمثل شكلا جديدا من أشكال العقد الاجتماعي بين الدولة والمستفيدين يبدو مفهوما واضحا في استخدام مصطلح المسؤوليات المشتركة (بدلا من الشروط) في أغلبية البرامج. إذ تشير المسؤولية المشتركة إلى أن هناك جانب من المسؤولية يقع على عاتق الحكومة وجانب آخر تلتزم به الأسر لضمان نجاح برامج التحويلات النقدية المشروطة. فمسؤولية الحكومة هي ضمان أن القيود على جانب العرض لا تعوق نجاح هذه البرامج، وأما مسؤولية الأسر فهي الالتزام بالشروط المتفق عليها. كما أن تركيز الشروط على بناء رأس المال البشري للأطفال (بدلا من مجرد مساندة الآباء) يزيد من القبول السياسي للتحويلات النقدية المشروطة باعتبارها أداة لتعزيز الفرص<sup>10</sup>. فقبل كل شيء يصعب إلقاء اللوم على الأطفال عن كونهم فقراء. وبهذا المعنى فإن استخدام الموارد العامة في تدعيم تنمية رأس المال البشري للأطفال الفقراء يجعل من التحويلات النقدية المشروطة برنامجا لتخفيف حدة الفقر وليس مجرد مساعدة اجتماعية. كما أن تقديم الأموال للأهملات يتفق مع المفاهيم المقبولة على نطاق واسع وهي أن المرأة أفضل من الرجل في العادة في استخدام الأموال وتوزيعها.

وإن النتائج المحققة من تطبيق التحويلات النقدية المشروطة خاصة في أمريكا اللاتينية تمثل شواهد قوية على أن هذه البرامج قد ساعدت على تحسين حياة الفقراء. إذ استهدفت التحويلات الأسر الفقيرة استهدافا جيدا بصورة عامة، كما زادت من مستوى الاستهلاك وخففت من حدة الفقر، مما يؤكد على أن برامج هذه التحويلات هي وسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل على الفقراء، وتعتبر دليلا قويا على أن البرامج العامة الجيدة التصميم يمكن أن يكون لها آثار ملموسة على المؤشرات الاجتماعية الهامة. مع الاعتراف في الوقت ذاته بأنه حتى أفضل البرامج تصميمًا وإدارة لا تستطيع أن تفي بجميع احتياجات نظام الحماية الاجتماعية الشامل. ومن ثم يتعين استكمال هذه البرامج بأنشطة تدخلية أخرى مثل برامج التشغيل أو التوظيف والمعاشات الاجتماعية.

### 3- تأثير برامج التحويلات النقدية المشروطة

إن انتشار برامج التحويلات النقدية المشروطة في مختلف البلدان منذ تسعينات القرن الماضي يشير إلى أنها وردت بشكل جيد، وينظر أن يكون لها تأثير - على الأقل - على بعض من الأهداف التي وضعت لها. وقد تم تقييم البرامج من قبل وكالات دولية مثل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI)، وبرنامج للتقدم من خلال الصحة والتعليم (PATH)، ومعهد الدراسات المالية، والبنك الدولي ومركز الفقر الدولي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن تقييم تأثير برامج التحويلات النقدية المشروطة من وجهة نظر أهدافها الرئيسية، أي التخفيف من حدة الفقر، وتكوين رأس المال البشري من خلال مناقشة أهم نتائج عمليات التقييم والواردة في العناصر الآتية:

### 3-1- أثر التحويلات على الفقر وعدم المساواة

من ناحية الأرقام المطلقة، فقد ساهمت برامج التحويلات النقدية تخفيف حدة الفقر لأعداد كبيرة من الأسر. ففي السنوات التي تلت إطلاق برنامج "المنح الأسرية" (2003)، وذلك نتيجة لعمليات التحويلات والزيادة في الحد الأدنى للأجور، حيث خرج أكثر من خمسة ملايين من البرازيليين من الفقر المدقع. وبحلول عام 2009، خفض البرنامج معدل الفقر بنسبة 8%. وخلال الفترة (2002-2011) أخرج برنامج التضامن في الشيلي (*Chile Solidario*) 300 ألف شخص من الفقر المدقع، وقد لعبت التحويلات دورا كبيرا في الحد من الفقر، لأنها تشكل ثلث دخل أفقر 10% من السكان. وفي الهند، سحب برنامج التحويلات النقدية المشروطة بتوريد العمالة 60 مليون من سكان المناطق الريفية فوق خط الفقر الوطني. كما ينسب إلى برنامج التقدم في المكسيك سحب نحو 1.7 مليون شخص خلال الفترة 1997-2000 فوق خط الفقر الوطني. وبالنسبة لجنوب إفريقيا كان الرقم هو 1.1 مليون نسمة (2004). وعلى الرغم



من هذه الإنجازات الكبيرة، لا يزال الفقر يطرح تحديات في جميع البلدان، فبرنامج "المنح الأسرية" في سنواته الأولى خفض الفقر المدقع في البرازيل بنسبة 3.2%، وفي الشيلي انخفض الفقر المدقع بنسبة 1.9% من خلال برنامج "التضامن"، أما في المكسيك فقد حد برنامج "التقدم" من الفقر الكلي بنسبة 8%، كما كان لبرنامج "منحة دعم الطفل" في جنوب أفريقيا الفضل في تخفيض الفقر بنسبة 4.3%<sup>11</sup>. ومن الواضح أن هناك تأثير هام لبرامج التحويلات النقدية المشروطة على الفقر، إلا أن أثر هذه البرامج على عمق وشدة الفقر أكثر وضوحا من على معدل من يعانون الفقر. فقد ساهمت هذه برامج في زيادة دخل الأسر الفقيرة بشكل كبير، وعلى سبيل المثال، شكل الدخل من برامج التحويلات النقدية المشروطة في المكسيك والبرازيل 25% و 50% من دخل أفقر الأسر على التوالي، وقد أدى ذلك في المكسيك إلى انخفاض فجوة الفقر بنسبة 30% وشدة الفقر بنسبة 45%، مقارنة مع انخفاض بنسبة 8% في معدل من يعانون الفقر. وبالمثل، خفض برنامج "منحة دعم الطفل" في جنوب أفريقيا فجوة الفقر المدقع بنسبة 45% مقارنة بانخفاض حجم الفقر بنسبة 4.3%. كما أدى برنامج *Tekapora* في باراغواي بين 2005 و 2007 إلى زيادة في دخل الأسر بنسبة 36%، والتي أدت بدورها إلى انخفاض معدل انتشار الفقر المدقع بين المستفيدين بـ 17%<sup>12</sup>. غير أن الملاحظ على هذه النتائج أن هذه الأسر هنا غالبا ما تنتقل من الفقر المدقع إلى الفقر، وهو ما يعني أنه على الرغم من أن هذه الأسر غادرت الفقر المدقع إلا أنها لا يمكن أن تحرب من الفقر بشكل مطلق.

وفي البلدان التي لديها مستويات عالية من عدم المساواة الأولية، وتم فيها تنفيذ برامج التحويلات النقدية المشروطة لفترة طويلة نسبيا، لوحظ أن هذه البرامج تساهم في الحد من عدم المساواة. وتحليل معامل جيني في كل من البرازيل والمكسيك والشيلي خلال الفترة 1995-2005، كشف التحليل أن برامج التحويلات النقدية المشروطة كانت مسؤولة عن 21% من الحد من عدم المساواة في كل من البرازيل والمكسيك، وعن 15% في شيلي<sup>13</sup>. وقد كانت تحويلات الدخل ضمن برنامج "الفرص" في المكسيك و"المنح الأسرية" في البرازيل كبيرة بما فيه الكفاية لتؤدي إلى انخفاض كبير في عدم المساواة، في حين أنه في شيلي كان الكم من التحويلات صغيرة جدا لتكون قادرة على إحداث التغيير.

### 3-2- أثر التحويلات على التعليم

تشير الأدلة إلى أن برامج التحويلات النقدية المشروطة تميل إلى تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس والحضور من خلال مساعدة الأسر الفقيرة على التغلب على حواجز تكاليف التعليم بما في ذلك الرسوم والزي المدرسي والكتب. كما أنه يقلل من العبء (المساهمة في دخل الأسرة) الواقع على الأطفال، وخاصة الفتيات، وتمكينهم من المشاركة في المدرسة. ويرتبط دفع التحويلات النقدية للأسر الفقيرة عادة بأهداف سياسة تعزيز التعليم باعتباره شكلا من أشكال تنمية رأس المال البشري وتزويد أطفال اليوم طريقا للخروج من الفقر غدا. والعديد من أنصار التحويلات النقدية ينظرون إلى التعليم كمفتاح لسوق العمل، وتحرير قدرة المرأة على إطلاق العنان وخلق حياة بديلة خارج المنزل. ويعتبر اقتران الشروط المتعلقة بالمدارس مع برامج التحويلات النقدية عادة متأصلة في الادعاء بأن الآباء لا يستثمرون بشكل كاف في تعليم أبنائهم.

ولقد أسفرت التحويلات النقدية المشروطة عن زيادة ملموسة، وأحيانا ضخمة في الاستفادة من الخدمات التعليمية. فقد ارتفعت معدلات القيد في المدرسة بين المستفيدين من البرامج، ولاسيما بين أولئك الذين كانت معدلات القيد لديهم ضعيفة في البداية. وظهرت هذه الآثار في البلدان المتوسطة الدخل حيث تم تطبيق برامج التحويلات في البداية (مثل المكسيك والبرازيل)، وفي البلدان المنخفضة الدخل الأخرى. ففي المكسيك؛ يتضمن برنامج "الفرص" -على عكس برامج التحويلات الأخرى- حوافز أكبر للأسر على إلحاق الفتيات بالتعليم، والحوافز التي تزيد مع كل سنة من سنوات الدراسة والتي تسهل عملية انتقال الأطفال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي، وقد سجلت المكسيك زيادة في التحاق الأطفال الذين أكملوا الصف السادس مع تحسن احتمال التحاق الفتيات بالمدارس

الثانوية، فكانت زيادة التحاق بالمدارس الثانوية بنسبة 11.1% لكل من الفتيات والفتيان، مع زيادة أكبر من 14.8% للفتيات و 6.5% للذكور. وهذا يمثل أكثر من 20% زيادة في الالتحاق بالمدارس الثانوية للبنات وحوالي 10% زيادة للذكور، كما انخفض معدل رسوب الأطفال المشاركين في البرنامج من 37% إلى 33%، ومعدل التسرب من 13% إلى 9%<sup>14</sup>. وقد أظهر أطفال الأسر المشاركة في برنامج "المنح الأسرية" في البرازيل زيادة قدرها 5-6% في معدل الالتحاق بالمدارس، كما زاد احتمال مواصلة 19% من الفتيات (15 سنة) لتعليمهم، بالإضافة إلى انخفاض معدل إعادة الطلاب للسنة الدراسية بنسبة 11% للمستفيدين من برنامج "المنح الأسرية"، مقارنة مع غير المستفيدين. وفي جنوب أفريقيا، أين تمثل المواظبة على الدراسة نسبيا الإشكالية الأساسية، أدت منحة دعم الطفل إلى زيادة معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية من 95% إلى 97.4%، وقد ارتبط استلام المنحة في وقت مبكر (قبل سن السادسة) مع تحقيق المزيد من سنوات الدراسة، وزيادة التحصيل العلمي للفتيات في الرياضيات والقراءة. كما سجلت بلدان أخرى آثار إيجابية على معدلات القيد والتسرب بين الأسر المشاركة في برامج التحويلات على الرغم من نطاق تغطيتها الضيق، إذ ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في نيكاراغوا من 75% إلى 93%، وانخفضت معدلات التسرب من 7% إلى 2%، أما في الهندوراس فقد ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية من 82% إلى 85%، وانخفضت معدلات التسرب من 7% إلى 2% ومعدلات الرسوب من 18% إلى 13%، كما زادت معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية من 64% إلى 77% في كولومبيا<sup>15</sup>.

إضافة إلى ما سبق، فإن التحويلات النقدية المشروطة يمكن أن تؤثر أيضا على العلاقات بين الجنسين، وحيث أن المتلقين الرئيسيين للتحويلات هم من النساء (كما هو الحال في برنامج "الفرص" في المكسيك)، وكثيرا ما ساعدت التحويلات النقدية إلى زيادة دور المرأة في اتخاذ القرارات إنفاق الأسر وتعزيز علاقات أكثر توازنا بين الجنسين. فقد قدمت التحويلات النقدية المشروطة دعم كبير لتعليم البنات عن طريق الحد من أعبائها للمساهمة في دخل الأسرة وتمكينها من المشاركة في المدرسة. ففي باكستان، أظهر تقييم البنك الدولي عام 2008 أن برنامج التحويلات النقدية في البنجاب أدى زيادة معدلات التحاق الفتيات الذين تتراوح أعمارهم بين 10-14 عاما بنسبة 11%. وبالمثل؛ في بنغلاديش، زاد برنامج مساعدة المدارس الثانوية للبنات نسبة النجاح في المدارس الثانوية للفتيات التي تستفيد من المنحة من 39% في عام 2001 إلى 63% في عام 2008<sup>16</sup>. وبشكل عام، ازدادت نسبة التحاق الفتيات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى حد كبير على مدى العقود الماضية، وهذا مهم للفتيات على حد سواء من منظور حياتهم المستقبلية وكذلك من منظور الاقتصاد السياسي، فزيادة الالتحاق تشجع المزيد من الدعم للتعليم والتدابير اللازمة لتمويلها. وعلاوة على ذلك، فإن قرارات التحاق الفتيات الأسر التي شاركت في برنامج الفرص في المكسيك دفعت الأسر المحاورة خارج البرنامج بإلحاق بناتهم بأعداد أكبر. وهنا دلالة هامة على كيف يمكن لمثل هذه البرامج أن تعزز ظهور مواقف جديدة تجاه الفتيات، وتعليمهم ومستقبلهم.

إن الدراسات المتعلقة بالتحويلات النقدية، والحد من الفقر، وتمكين المرأة، تؤكد على محدودية فرص الحصول على التعليم في المجتمعات المهمشة، وإن أصبحت مثل هذه الحالات نادرة على نحو متزايد، فقد تحسنت فرص الوصول في كثير من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى حد كبير. إذ يلتحق 90% من الأطفال بالتعليم الابتدائي في البلدان النامية التي هي شراكة مع البنك الدولي، ونتيجة لذلك في عام 2010 كانت نسبة التحاق البنات إلى البنين 97%. وإن كان الوصول الفعلي إلى التعليم الابتدائي في هذه البلدان واقعا بالنسبة للغالبية العظمى من الأطفال، لا يزال التحدي متمثلا في تحسين فرص حصول المجتمعات المهمشة. كما أن الفشل في تحقيق تعميم التعليم من خلال المدرسة الثانوية في البلدان النامية هو في الغالب نتيجة، ليس للفشل الأولي في التسجيل ولكن لارتفاع معدلات التسرب<sup>17</sup>.

لقد أبرز هذا الاستعراض الموجز من الإنجازات التعليمية في منظور دولي بعض التحديات الرئيسية في مجال الإنجازات التعليمية، والتي يمكن أن تعزى إلى حد كبير إلى عدم المساواة في الحصول على التعليم الجيد. إذ تواجه البلدان الناشئة تحديات هائلة في ضمان حصول الجميع على التعليم الجيد. ولذا فمن الضروري أن ننظر إلى أبعد من المنطقي القياسي لصنع التحويلات النقدية المشروطة، وهو ما وراء

الادعاء بأن الآباء والأمهات هما السبب الأساسي في انخفاض الاستثمار في تعليم أبنائهم، وخاصة بناقهم. فعلى العكس من ذلك، فإن حكومات البلدان ذات الدخل المنخفض والناشئة تواجه تحديات كبيرة في توفير التعليم المناسب حتى لأولئك الفتيات والفتيان الصغار الذين لا يفعلون في الواقع سوى البقاء في المدرسة طيلة اليوم. وهذا يشير إلى ضرورة النظر في النظم التعليمية بدلا من الآباء من أجل شرح الإنجازات المحدودة لأطفال اليوم، والافتقار إلى تنمية رأس المال البشري التي تمكنهم من المساهمة في النمو الوطني مثل البالغين، والصعوبات التي تواجهها الفتيات في الحصول على المهارات والمعارف التي هم في حاجة إليها من أجل خلق حياة بديلة خارج المنزل. هذا الوضع يسلب الضوء على علاقات القوة غير المتكافئة بين الدول والأسر، حيث أن الدول قد تعاقب الأسر لعدم الامتثال للمسؤوليات المشتركة، في حين لا تزال الأسر دون الوسائل اللازمة لإخضاع المدارس للمساءلة عندما فشلت في الوفاء بمسؤولياتها.

### 3-3- أثر التحويلات على الصحة

لقد تم توثيق الارتباط بين التحويلات النقدية المشروطة والنتائج الصحية في عدد من البلدان، ففي العامين الأولين من تطبيق برنامج "الفرص" في المكسيك، ارتفع الطلب الكلي على الخدمات الصحية في المناطق الريفية من 30% إلى 50%، وقد الزيادة في الطلب أساسا على خدمات الرعاية الوقائية من قبل الأسر التي لم تتردد سابقا لا على المراكز الصحية العامة ولا الخاصة. إضافة إلى ذلك فقد عرفت نسبة الاستفادة من اختبارات الكشف عن سرطان عنق الرحم والورم الحليمي زيادة وسط النساء المشاركات في البرنامج، فضلا عن أن نسبة استخدامهم لرعاية ما قبل الولادة كانت أعلى بـ 12%. كما ساعد البرنامج على زيادة استخدام المرأة لوسائل منع الحمل حيث بلغت النسبة عند النساء المشاركات 57% (مقابل 36% عند غير المشاركات في البرنامج)، الأمر الذي خفض من معدلات الخصوبة، بما في ذلك انخفاض معدلات الحمل بين المراهقات. كما كان انعكاس البرنامج الإيجابي من خلال ارتفاع نسبة الزيارات الصحية المنتظمة من 30% إلى 60% بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات، مع انخفاض في معدل الإصابة بالمرض بنسبة 12% بين الأطفال ما بين الذين تقل أعمارهم عن سنتين. وفي الهند، فقد تمكنت النساء العاملات في مشاريع MGNREGS (برنامج المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية) من استخدام دخلهم للحصول على رعاية صحية أفضل لأنفسهم وعائلاتهم، وخاصة من خلال العيادات الخاصة. كما ارتفعت نسبة الفحوصات الصحية للأطفال والأمهات بـ 74% و 42% على التوالي بالنسبة للأسر المشاركة في برنامج التحويلات النقدية المشروطة في السلفادور. وسمح برنامج Juntos "لدعم النساء الكبار والنساء الحوامل خاصة" في البيرو من الحد من الولادات المنزلية، إذ أدى إلى زيادة عدد زيارات النساء (قبل وبعد الولادة) إلى العيادات الصحية بنحو 65%. غير أن النتائج في برنامج "التضامن" في الشيلي كانت متواضعة لنساء المناطق الريفية، فلم ترتفع عدد زيارات النساء (والمخفضة أصلا) سوى بـ 7%<sup>18</sup>.

ورغم وجود دلائل واضحة على أن التحويلات النقدية المشروطة زادت من درجة الاستفادة من الخدمات الصحية فإن الدلائل والشواهد على أثر هذه التحويلات على النواتج "النهائية" في مجال الصحة أكثر تباينا. وتوصلت بعض التقييمات (لكن ليس جميعها بالقطع) إلى أن المستفيدين من البرامج يتمتعون بحالة صحية أفضل. وهناك أسباب عديدة لتفسير الآثار المتواضعة التي قد تسفر عنها برامج التحويلات على النواتج "النهائية" في الصحة. ومن بين الاحتمالات عدم تصدي البرامج كما هي مصممة لبعض القيود على المستوى الأسري، فقد تشمل هذه القيود سوء الممارسات الأبوية أو نقص المعلومات أو غير ذلك من المدخلات في النواتج الصحية. إلا أن الاحتمال الرئيسي يتعلق بإمدادات الرعاية الصحية وجودتها وبنوعية الخدمات التي تعد سيئة، ربما للفقراء بشكل خاص، إلى درجة أن مجرد زيادة استخدامها لا يسفر عن منافع. وفي الشيلي ذكر المشاركون في برنامج "التضامن" وبرنامج "دخل الأسرة الأخلاقي" (EFI) نقص إمدادات الرعاية الصحية، فبعد تعليمة الكشف المبكر عن سرطان الثدي، وجدت النساء أن النظام الصحي لم يتمكن من الرد في الوقت المناسب لطلبتهن لإجراء الفحوصات. وبالمثل فقد كانت نتائج برنامج (Tekapora) في باراغواي فيما يتعلق بعدد الزيارات للمراكز الصحية وتطعيم الأطفال أقل مما كان متوقعا بسبب مشاكل في جانب العرض. كما ذكر أهلوايا أن برنامج التحويلات النقدية المشروطة

في الهند للنساء الحوامل (IGMSY)، لم يقدم حتى الآن أي فوائد صحية للنساء، ويعزو ذلك إلى التأثير المشترك للإقصاء الذي ينجم عن شروط الأهلية الصارمة وانخفاض جودة خدمات الرعاية الصحية المقدمة للفقراء. وتشير الأدلة إلى أن النساء تتجنب الخدمات الصحية العامة بسبب نقص المهارة والتعاطف لمقدمي الخدمة، ونقص الأدوية الأساسية، وغياب مقدمي الرعاية من الإناث، فضلا عن مطالبة مقدمي هذه الخدمات لمدفوعات غير مشروعة، مما يجعلها أكثر تكلفة من المرافق الخاصة. وبالرغم من زيادة الإقبال على الخدمات الصحية في المكسيك، إلا ذلك لا يعني عدم وجود بعض الجوانب السلبية في تقديم هذه الخدمات، فهناك أدلة على الانتظار لفترات طويلة من أجل المعاینات الطبية، ونقص الأدوية، وانخفاض مستوى الرعاية والعلاج، والمعاملة غير اللائقة من قبل مقدمي الخدمات الصحية، الأمر الذي يؤدي ببعض الأسر إلى رفض المشاركة في برنامج الفرص. وعلى هذا فإن المسؤوليات المشتركة في قطاع الصحة هي أكثر صعوبة في التنفيذ مقارنة بقطاع التعليم، وذلك بسبب عزوف الأسر الفقيرة لتغيير مواقفهم اتجاه الرعاية الصحية الوقائية والخدمات المقدمة. ومع توفر هذه الصعوبات فإن برامج التحويلات النقدية المشروطة لا يمكن أن تحقق أهدافها في تحسين صحة الفقراء، إلا إذا كان هناك بنية تحتية صحية ملائمة يسهل الوصول إليها، وتقدم خدمات صحية ذات جودة مقبولة.

### 3-4- أثر التحويلات على التغذية

بالنسبة للطعام، أدلة على استخدام المرأة للتحويلات النقدية، حيثما كان ذلك متاحا، يظهر أنهن ينفقن أجزاء كبيرة من هذه الأموال لتحسين التغذية الأسرية. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، وتأثير برامج التحويلات النقدية المشروطة هو أكثر تشجيعا مع معظم تقييمات البرامج مما يشير إلى زيادة في اقتناء المواد الغذائية. ولم تؤثر التحويلات النقدية المشروطة فحسب على المستوى العام للاستهلاك بل أيضا على تركيبة هذا الاستهلاك. فهناك الكثير من الدلائل على أن الأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات نقدية مشروطة تنفق قدرا أكبر على الغذاء، وفي داخل سلة الغذاء قدرا أكبر على مصادر المغذيات ذات النوعية العالية، مما تفعله الأسر المعيشية التي لا تتلقى هذه التحويلات لكنها مقارنة في المستوى العام للدخل أو الاستهلاك. ومع ذلك، يبدو أن تخفيف قيود الميزانية قد أسفر عن نتائج أكثر إيجابية. ففي الهند، استطاعت النساء العاملات في برنامج MGNREGS، من تعزيز القدرة على شراء المواد الغذائية بكميات كبيرة. وقد كشف تقييم أداء برنامج "المنح الأسرية" (1995-2004) من قبل وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية في البرازيل تحسن نظام التغذية لـ 82.4% من المستفيدين، فضلا عن أن انتشار التقزم لدى الأطفال المستفيدين كان أقل بـ 29% مقارنة مع الأسر غير المستفيدة. وحسب منظمة العمل الدولية (2009) فقد حققت الأسر المشاركة في برنامج "المنح الأسرية" الأمن الغذائي الأساسي بأكثر من النصف (52%). وقد زادت قدرة النساء المشاركات في برنامج "الفرص" في المكسيك من شراء المزيد من البروتينات والخضار والفواكه، كما ساهم تحسين التغذية مع برنامج الخدمات الصحية في خفض معدلات فقر الدم بين النساء الحوامل والمرضعات. ونتاجا لتحسين نظام التغذية انخفضت نسبة التقزم للأطفال تحت سن 5 سنوات بـ 10%، فيما زاد متوسط معدل النمو السنوي للأطفال (12-36 شهرا) بنسبة 16% (1سم). أما في كولومبيا، بنسبة انخفاض نسبة التقزم بـ 7%، لوحظ نمو أحسن للأطفال المشاركين في برامج التحويلات النقدية المشروطة مقارنة بالأطفال غير المشاركين، إذ انخفضت نسبة التقزم لدى الأطفال المشاركين بـ 7%، وفالنسبة للأطفال في سن 12 شهرا كان نموهم أكبر (الطول) بـ 0.44 سم، وبنسبة 0.78 سم في المناطق الحضرية و0.75 سم في المناطق الريفية للأطفال الأقل من سنتين، بينما كان نمو أطفال الريف في سن 2-6 أكبر بنسبة 0.62 سم. كما اكتسب الأطفال المشاركين في البرنامج (2-4 سنوات) زيادة في الوزن تراوحت بين 300 غرام إضافية للأطفال المناطق الريفية، و500 غرام إضافية للأطفال الحضر. إضافة إلى ذلك فقد كان لأطفال الأسر التي تستقبل "منحة دعم الأطفال" أو "معاش الشيخوخة" في جنوب أفريقيا، مؤشرات تنمية أفضل في نسب الطول والوزن إلى العمر<sup>19</sup>.

### 3-5- أثر التحويلات على المشاركة في سوق العمل

من المخاوف الرئيسية حين بدأ تطبيق هذه البرامج أنها ستؤدي إلى تخفيضات كبيرة في مشاركة البالغين في سوق العمل، إما لأن المستفيدين سيفضلون قضاء وقت فراغ أطول على زيادة الدخل أو لأنهم سيخفضون وقت العمل كي يظلوا "فقراء بما يكفي" لاستحقاق التحويلات. ومن الناحية العملية يبدو أن أثر التحويلات النقدية المشروطة على عمل البالغين هو أثر متواضع على أكثر تقدير. فالبحوث التي جرت في كمبوديا والإكوادور والمكسيك تظهر أن البالغين في الأسر المعيشية التي حصلت على تحويلات لم يخفضوا وقت العمل<sup>20</sup>.

ورغم أن التحويلات النقدية المشروطة لم تسفر عن انخفاض مشاركة البالغين في سوق العمل، فقد أدت إلى تراجع ملموس في عمالة الأطفال، كما كان مستهدفا من جانب الكثير من هذه البرامج. وظهر تراجع عمالة الأطفال وسط المستفيدين بالتحويلات النقدية المشروطة في البرازيل وكمبوديا والإكوادور والمكسيك ونيكاراغوا. وفي بعض الحالات، كان هذا التراجع كبيرا للغاية. ففي كمبوديا، على سبيل المثال، كان احتمال عمل الطفل العادي الذي يتلقى تحويلات أقل بنسبة 10% عن الاحتمال بالنسبة لمن لا يتلقاها. وفي تقييم لبرنامج "التقدم" في المكسيك خلال الفترة 1997-2000، وبسبب زيادة التحاق الأطفال بالمدارس. في المدرسة، انخفضت مشاركة أطفال البرنامج في القوى العاملة بين 15% و 25%<sup>21</sup>.

### 3-6- أثر التحويلات على تدريب وتوظيف النساء

يقدم العمل الماهر للنساء أفضل فرصة لزيادة رفاهيتهن المالية، وتحسين وضعهن الاجتماعي، وزيادة حرية الاختيار. ولم يكن مفاجئا، عند طرح الأسئلة، أن أعدادا كبيرة من النساء المشاركات في برامج التحويلات النقدية تقول بأن اكتساب المهارات اللازمة لتحسين سبل عيشهن لديها أولوية عالية. إذ أظهرت مجموعات النقاش مع المشاركين في برنامج الفرص، أنه إضافة إلى أهمية حصول النساء على المعلومات المتعلقة بالتغذية، والصحة، وتربية الأطفال، فإن معظم ما يريدونه من البرنامج (ما وراء التحويلات) هو التعليم والتدريب. وفي البرازيل، أظهرت مجموعات النقاش مع المشاركين برنامج "المنح الأسرية"، زيادة رغبة المشاركين في الحصول على مزيد المهارات العالية اللازمة، ليس خوفا من فقدان منافع البرنامج ولكن لزيادة فرص العمل وكسب الفرص المتاحة. في استطلاع كبير للمشاركات في برنامج MGNREGS في الهند، قالت النساء أنهن يردن نحو الأمية والتدريب على المهارات الأساسية جنبا إلى جنب مع دعم مشاريع توليد الدخل الصديقة للمرأة.

ومع ذلك فإن المرأة في برامج التحويلات النقدية تواجه تحديات كبيرة في مسارها نحو العمالة الماهرة. فبدعم من التحويلات النقدية، أكملت العديد من الفتيات التعليم الثانوي، ولكن الحصول على وظيفة لا يزال أمر بعيد المنال. كما أن الكثير من الأسر الفقيرة تتواجد في المناطق النائية حيث ندرة العمل المأجور، وغالبا ما تكون الهجرة هنا هي خيار العمالة الرئيس، ذلك أن خلق فرص العمل في هذه المناطق من المرجح أن تتطلب إعانات حكومية أو أشغال عامة كبيرة الحجم، مثل برنامج MGNREGS في الهند. بالإضافة إلى ذلك، فإن العمل غير مدفوع الأجر الذي يشكل عبئا ثقيلًا على المرأة يترك لها القليل من الوقت للعمل بأجر، ولتكون قادرة على قبول الوظيفة، فإنها تحتاج إلى تقاسم أكثر مساواة من المهام غير المدفوعة داخل الأسرة أو توفر خدمات رعاية الأطفال العامة. وأخيرا، ومن أجل التمكين، يتطلب توفر فرص العمل المرشحة وظروف العمل اللائقة. لكن بالنسبة لمعظم النساء في برامج التحويلات النقدية، تقف انخفاض معدلات التعليم حاجزا أمام اكتساب المهارات اللازمة للعمل بأجر لائق. وحيث تكون فرص العمل المتاحة في الاقتصاد غير الرسمي، فإن العاملات لا تكن قادرات على التمتع بمستوى كاف من الأمن الاجتماعي الذي من شأنه حمايتهن من الوقوع مرة أخرى في براثن الفقر في حال حدوث المرض أو التعرض لإصابات العمل أو البطالة. وعليه فإن تدابير تسهيل مشاركة المرأة في العمل الرسمي سوف

تقلل بشكل فعال من ضعف المرأة والفقر من خلال إمكانية الوصول إلى آليات للحماية الاجتماعية أكثر شمولاً، بما في ذلك حماية الأمومة، والحماية الصحية الاجتماعية، والحماية من البطالة.

ونظراً لهذه التحديات الثلاثة؛ جعل العمل متاحاً، ممكناً، ومربحاً فإنه ليس من المستغرب أن نجد نتائج مختلطة لبرامج التحويلات. وتوجد أفضل النتائج في برنامج المنح في جنوب أفريقيا، حيث تساهم التحويلات في تكاليف البحث عن عمل والمهجرة، وفي الهند، حيث يوفر برنامج NREGA فرص عمل للمرأة ممكنة ومربحة على حد سواء<sup>22</sup>.

- في جنوب أفريقيا، يرتبط استلام منحة دعم الطفل مع زيادة المشاركة في القوى العاملة (بين 7% و14%)، مع تأثير أكبر النساء ذوات التعليم المحدود اللاتي يعشن في مستوطنات غير رسمية. بالإضافة إلى ذلك، استلام معاش الشيخوخة عن طريق أحد أفراد الأسرة يزيد من احتمال الهجرة الداخلية للعمل من قبل عضو آخر في الأسرة.
- في الهند، من بين ما يقرب من 50 مليون أسرة، يستفيد أحد أفرادها من العمل في مشاريع MGNREGS في عام 2012، أكثر من نصف العمال هم من النساء. وتتمثل عوامل تشجيع المشاركة العالية في توفير العمل قرب المنزل، والقابلية للتنبؤ بالعمل، والأجور العالية نسبياً، والارتياح النفسي اتجاه الحكومة باعتبارها رب عمل جيد وآمن، والفرص للعمل مع العائلة والأصدقاء. انسحب مستوى الأجور القانونية في برنامج NREGA على زيادة أجور النساء العاملات في المناطق المجاورة. ومقابل هذه الإنجازات الكبرى، فإن وظائف NREGA تتطلب جهداً بدنياً ولا تقدم أي تدريب للمهارات؛ وأفادت العديد من النساء أنه من دون رعاية الأطفال (بجيزها القانون) يكون العمل تحت ضغط نفسي عالٍ.

#### - جعل العمل متاحاً

- برنامج جنوب أفريقيا الموسع الأشغال العامة (EPWP)، المرحلة الثانية، بدأ في عام 2009، يوفر العمل العام ليس فقط في بناء البنية التحتية ولكن أيضاً في القطاعات الاجتماعية من الاقتصاد، مثل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والرعاية المنزلية والمجتمعية للمصابين بالأمراض المزمنة. وتتطلب هذه الوظائف جهداً بدنياً أقل من مشاريع البنية التحتية، وعلى عكس NREGA، برنامج EPWE يوفر أيضاً التدريب على المهارات، وخاصة في القطاع الاجتماعي. وإدراكاً لأهمية رفع معدلات توظيف المرأة الفقيرة، ينص قانون جنوب أفريقيا للممارسات الجيدة للأعمال العامة على حجز 60% من المناصب للنساء.
- برنامج الخطوة التالية Brazil's Next Step في البرازيل (2008)، يسعى لإدخال المشاركين في برنامج "المنح الأسرية" في الوظائف في القطاعات سريعة النمو (صناعة البناء والتشييد والسياحة) مع فتح دورات تدريب للمشاركين في برنامج "المنح الأسرية".

#### - تحرير وقت المرأة للعمل مدفوع الأجر

- يوفر برنامج "شيلي ينمو معك" (CCC) في الشيلي (2006)، الرعاية النهارية التنموية لأطفال الأسر الفقيرة (حتى 6 سنوات)، وذلك من أجل تمكين أمهاتهم من العمل أو الدراسة أو اكتساب المهارات.
- في المكسيك، (2007) توفر مراكز الرعاية، الرعاية النهارية لأطفال الأسر الفقيرة (من 0-3 سنوات) الأسر الفقيرة.
- في البرازيل، برنامج البرازيل بدون فقر مدقع (BWEP 2011) يوفر الرعاية النهارية لأطفال الأسر الفقيرة.

#### - جعل العمل مربحاً

- وفي شيلي، برنامج (EFI 2011) يوفر الدعم النقدي لعمل المرأة في القطاع الرسمي، أي ما يعادل 20% من الأجور، ومتاح لمدة تصل إلى أربع سنوات، كما يتلقى صاحب العمل أيضاً دعم قدره 10% من الأجر بعد عامين من بداية العمل المرأة.

• في البرازيل برنامج (BWEP 2011) يستهدف 800 ألف أسرة فقيرة للغاية التي تلبي متطلبات الأهلية "المنح الأسرية" ولكن لا تشارك فيه. بالإضافة إلى التحويلات النقدية، فإن البرنامج الجديد "الإدماج المنتج" يوفر للمشاركين في برنامج BWEP التدريب المهني والقروض الصغيرة. كما تعمل وزارة التربية والتعليم أيضا من خلال "برنامج الألف امرأة" الجمع بين التدريب المهني والتقني للمرأة الضعيفة، وأحد أهدافها الرئيسية هو تحفيز ودعم النشاط التجاري، والأعمال التجارية الصغيرة، والمتناهية الصغر الفردية، مع إعطاء الأولوية للمستفيدين من برنامج "المنح الأسرية".

وإن كانت هذه المبادرات لا تزال في المراحل الأولى من التنمية، مما يصعب الحكم على آثارها أو إمكانية توفيقها أو استمرارها. فخلق مجموعة من الخدمات المتكاملة التي يمكن أن تسهل الوصول إلى العمل اللائق للنساء الفقيرات مهمة معقدة، وما يعني أن النجاح على نطاق واسع يتطلب المزيد من الجهد والوقت وموارد إضافية كبيرة، فضلا عن رفع مستوى الوعي المجتمعي. إلا أن رغبة المرأة (التي أعربت عنها) في تحسين حياتها من خلال اكتساب المهارات والتوظيف توفر أسباب قوية لمواجهة التحديات التي يمكن أن تواجهها هذه البرامج.

#### الخاتمة

تعتبر برامج التحويلات النقدية المشروطة من النظريات الجديدة للسياسة الاجتماعية وابتكارا جديدا في طرق المساعدة الاجتماعية، إذ تعالج أساسا حواجز جانب الطلب على الخدمات الاجتماعية، وذلك بالتركيز على الاستثمار في مجالات الصحة والتعليم والتغذية، والجمع بين التحويلات على المدى القصير لدعم الدخل وحوافز الاستثمارات طويلة الأجل في رأس المال البشري. كما نتج عن هذه البرامج أيضا ممارسات إدارة جديدة في برامج المساعدة الاجتماعية وذلك من خلال الاستخدام الحديث للاستهداف، التسجيل، ونظم الرصد والمراقبة جنبا إلى جنب مع التقييم الاستراتيجي للنتائج.

وإن كانت برامج التحويلات النقدية المشروطة - وهي برامج قيد التطوير- فإنها تواجه عددا من التحديات، بدءا من الوصول إلى الفئات الضعيفة والمهمشة، ووصولاً إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، خصوصا على مستوى المجتمعات المحلية. فإن النتائج المحققة من تطبيق التحويلات النقدية المشروطة خاصة في أمريكا اللاتينية تمثل شواهد قوية على أن هذه البرامج قد ساعدت على تحسين حياة الفقراء. إذ استهدفت التحويلات الأسر الفقيرة استهدافا جيدا بصورة عامة، كما زادت من مستوى الاستهلاك وخففت من حدة الفقر، مما يؤكد على أن برامج هذه التحويلات هي وسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل على الفقراء، وتعتبر دليلا قويا على أن البرامج العامة الجيدة التصميم يمكن أن يكون لها آثار ملموسة على المؤشرات الاجتماعية الهامة. فضلا عن أن تجربة هذه البرامج حتى الآن تؤكد أنها كانت فعالة من حيث الدلائل القوية على آثارها الإيجابية في الحد من الفقر القصير الأجل وزيادة استغلال الخدمات الصحية والتعليمية، فقد كانت لها آثارا مؤسسية إيجابية غير مباشرة أيضا، أبرزها ما يتحقق من خلال تشديدها على المراقبة والتقييم، حيث ساعدت على تدعيم ثقافة النتائج داخل القطاع العام، على الأقل في السياسات الاجتماعية.

وعلى الرغم من أن برامج التحويلات النقدية المشروطة هي برامج واعدة، إلا أنها لا يمكن أن تكون لوحدها علاجا شافيا ضد الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، إذ أنه حتى أفضل البرامج تصميمًا وإدارة لا تستطيع أن تفي بجميع احتياجات نظام الحماية الاجتماعية الشامل. إذ وعلى الرغم من أن برامج التحويلات النقدية المشروطة تزيد طلب الفقراء على الخدمات وتملك القدرة على إطلاق العنان لعملية أوسع نطاقا لتعديل وتطوير خدمات التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، كما أن الوقت لم يحن بعد لتحديد ما إذا كانت الموجة الحالية من برامج التحويلات النقدية ستؤدي إلى تلك النتائج، بيد أن التجربة حتى الآن تتيح مجالاً للأمل خاصة في ظل استكمال هذه البرامج بأنشطة تدخلية أخرى مثل برامج التشغيل أو التوظيف والمعاشات الاجتماعية.

قائمة بالمراجع

- <sup>1</sup> Seeta Prabhu, K & R. Sahay (2009). Conditional Cash transfer sChemes for alleviating human Poverty: relevance for India, Discussion Paper, United Nations Development Programme (UNDP), India, p5
- <sup>2</sup> أبريل فيسبين، نوربرت شادي (2009). التحويلات النقدية المشروطة: الحد من الفقر حاليا ومستقبلا، البنك الدولي، واشنطن، ص1
- <sup>3</sup> Michelle, A & J. Hoddinott (2007). Op-cit, p1
- <sup>4</sup> Brière, B & L.B. Rawlings (2006). Examining Conditional Cash Transfer Programs: A Role for Increased Social Inclusion?, Discussion Paper N0.0603, Social Protection, the World Bank, p9
- <sup>5</sup> أبريل فيسبين، نوربرت شادي (2009). مرجع سابق، ص7
- <sup>6</sup> International Monetary Fund (2014). FISCAL POLICY AND INCOME INEQUALITY, IMF Policy Papers, p31. Available at : <http://www.imf.org/external/pp/ppindex.aspx/>
- <sup>7</sup> Michelle, A & J. Hoddinott (2007). CONDITIONAL CASH TRANSFER PROGRAMS A “Magic Bullet” for Reducing Poverty?, 2020 Focus Brief on the World’s Poor and Hungry People, Washington, DC: IFPRI, p2
- <sup>8</sup> International Monetary Fund (2014). Op-cit, p31
- <sup>9</sup> ماجدالينا س. كارمونا (2009). تعزيز وحماية حقوق الإنسان الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية، الدورة الحادية عشر لمجلس حقوق الإنسان، الأمم المتحدة،
- <sup>10</sup> Seeta Prabhu, K & R. Sahay (2009). Op-cit, p12
- <sup>11</sup> Fultz, E & J. Francis (2013). Cash transfer programmes, poverty reduction and empowerment of women: A comparative analysis, Working Paper 4/2013, International Labour Organization (ILO), Geneva, pp17-18
- <sup>12</sup> Seeta Prabhu, K & R. Sahay (2009). Op-cit, pp 15-16
- <sup>13</sup> Soares, F.V & R.F. Osorio (2007). Conditional Cash Transfer in Brazil, Chile & Mexico: Impact upon Inequality, Working Paper No. 35, International Poverty Centre, Brazil, p17
- <sup>14</sup> Skoufias, E (2005). PROGRESA and its Impact on the Welfare of Rural Households in Mexico, Research Report, No. 39, International Food Policy Research Institute, Washington, D.C, pp51-52
- <sup>15</sup> Brière. B & L.B. Rawlings (2006). Op-cit, p10
- <sup>16</sup> Ministerial leadership in health and Harvard school of public health (2012). conditional Cash Transfers, working paper, p3. Available at: <http://www.ministerialleadershipinhealth.org/ministerial-briefs/>
- <sup>17</sup> UNITED NATIONS (2010). The Millennium Development Goals Report 2010, New York, p21
- <sup>18</sup> Ministerial leadership in health and Harvard school of public health (2012). Op-cit, p3
- <sup>19</sup> See: Seeta Prabhu, K & R. Sahay (2009). P16 ; Fultz, E & J. Francis (2013). P20-21; Brière. B & L.B. Rawlings (2006). P10
- <sup>20</sup> أبريل فيسبين، نوربرت شادي (2009). مرجع سابق، ص 16
- <sup>21</sup> Skoufias, E (2005). Op-cit, p52
- <sup>22</sup> Fultz, E & J. Francis (2013). Op-cit, pp 26-30